E/1996/L.22
11 July 1996
ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦

نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦

البندان ٢ و ٤ من جدول الأعمال

التعاون الدولي في مكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات
العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير
مشروع والأنشطة ذات الصلة

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة
من أجل التعاون الإنمائي الدولي

الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي
ومؤسسات بريتون وودز

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الفصلين التاسع والعاشر من ميثاق الأمم المتحدة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الأحكام التي تحدد سلطات ووظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بإصدار التوصيات وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في نطاق اختصاصه،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، المؤرخ ٢٤ أيار مايو ١٩٩٦،

وإذ يلاحظ أن مختلف الصناديق والبرامج واللجان والهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس تضطلع ببرامج وأنشطة إنمائية، وأن المجلس يوفر توجيهات بشأن السياسات العامة لتلك الهيئات الفرعية وينسق برامجها وأنشطتها،

وإذ يلاحظ أن المؤسسات المالية والتجارية الدولية تضطلع أيضا ببرامج وأنشطة إنمائية، غالبا في نفس البلدان، وتستهدف خدمة نفس السكان الذي تخدمهم البرامج والأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها هيئات المجلس الفرعية،

وإذ يؤكد من جديد أهمية تعزيز التعاون والاتصال والتآزر بين المجلس وهيئاته الفرعية، من ناحية، والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، من الناحية الأخرى، بغية زيادة فعالية ما تضطلع به كل منها من برامج وأنشطة إنمائية إلى أقصى حد ممكن،

وإذ يساوره القلق لأنه بالرغم من أن البرامج والأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها كل من المؤسسات المالية والتجارية والهيئات الفرعية التابعة للمجلس تتسم عموما بكونها متكاملة أو متعاضدة، فإن هناك حالات قد يكون من المهم فيها تحسين علاقاتهما،

وإذ يلاحظ في ذلك الصدد أن المجلس وهيئاته الفرعية يمكن أن يستفيدا من التبادل المباشر للآراء والخبرات، وذلك بالاستعانة بالخبرة الخاصة والميزة النسبية للمؤسسات المالية والتجارية،

وإذ يلاحظ أن البرامج والأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات المالية والتجارية الدولية يمكن بصورة مماثلة أن تستفيد مما قد يجريه المجلس من تحسينات في تشغيل وتنسيق وفعالية برامج المجلس الداعمة نتيجة لتحسين التعاون والتآزر والاتصال مع تلك المؤسسات،

وإذ يؤكد من جديد أهمية دورة المجلس الرفيعة المستوى مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية بوصفها منتدى لزيادة هذا التعاون والاتصال والتآزر المعززة، وكذلك لتبادل الآراء بشأن الكيفية التي يمكن بها أن يدعم مختلف المشاركين جهود بعضهم البعض،

وإذ يلاحظ الحاجة إلى تحسين دورات المجلس الرفيعة المستوى مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية عن طريق تحسين الإعداد للحوار الرفيع المستوى وتركيزه، بما يؤدي إلى تحسين نوعية عملية تبادل الآراء ونتائجها وقيمتها،

١ - يتطلع إلى التقرير، وما يتضمنه من توصيات الذي ستعده بصورة مشتركة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، على نحو ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦^(١)، بشأن إجراء استعراض استطلاعي لتقييم آلياتهما وبرامجهما وعلاقاتهما على صعيدي الميدان والمقر وعلى الصعيد الحكومي الدولي، بغية تحديد المجالات التي يمكن فيها تحسين الاتصال والتعاون والتنسيق؛

(١) انظر المرفق الأول للقرار، الفقرة ٨٦.

٢ - يتطلع إلى أن يكون موعد الاجتماع الرفيع المستوى قريبا من موعد الاجتماعات النصف سنوية لمؤسسات بريتون وودز وذلك للاستفادة، قدر الاستطاعة، من المشاركة الرفيعة المستوى من جانب الوزراء ورؤساء المؤسسات المالية والتجارية وغيرها من المنظمات ذات الصلة، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يتشاور مع رؤساء المؤسسات المالية بحلول أوائل عام ١٩٩٧ بغية استطلاع الاحتمالات والإمكانات العملية لتحديد موعد هذا الاجتماع. وينبغي أن يقوم المجلس في دورة يعقدها في أوائل عام ١٩٩٧ بمناقشة شكل أول هذه الاجتماعات وتوقيته وما يمكن أن يتضمنه جدول أعماله؛

٤ - يقرر أنه، قبل الحوار السنوي الرفيع المستوى المتعلق بالسياسات العامة الذي سيجرى بين المجلس والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، ومع إتاحة وقت كاف للإعداد، ينبغي للأمانة العامة أن تحيل إلى المؤسسات المالية والتجارية تقريرا يوجز القضايا والمسائل ذات الصلة التي ستناقش في الدورة، مع التركيز على موضوع يتفق عليه. وينبغي أن يعد هذا التقرير، جزئيا، بالاستناد إلى القضايا والمسائل التي يمكن أن تدعى الدول الأعضاء إلى اقتراحها على الأمانة العامة، والتي ستؤخذ عندئذ في الاعتبار عند إعداد تقرير الأمانة العامة المقدم إلى المؤسسات.